

في الزمان بقصر وعند الربوب فلا يكون ولا يكون بالصالحية وتقبل
 بل العالم والسلطان العالم وعمل عن استبدال اذ لم يكن رغبة
 القدر بالذات ولا تضر الأمانة ان يلف في الزمان **فصل في الاستبراء**
 من ملكه ثم يشترط او غير مجرم عليه وطولها وودعه حتى يستبرأ
 بجمته فمن تخلف وشبهه في غيره ولو في قصة البصير لا يكون بثبوت
 اشهر وعندهم باربعة اشهر وعشر في غيره وفيه نصفه وفيه من يوضع
 ولو كانت بكرا **ويستبرأ من المرأة او ما اطلقا او غيرها مجرم عليه وطولها**
ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجزئ عليه ولو تكفي حصة تركها فيها
ولا التي قبل البصير او قبل الاجارة في بيع الفضل ولو كذا الولادة وتكفي
حيفه وجربت بعد البصير وهي نجسة فاسلت ويجزئ عن ذلك مضمون
شركه لا عند عود الآفة وراة المصونة والمسأخرة وفوا لا عونة
ولا تكن الحمله لاسقاطه عند الحيوسف خلافا للحج واخذ بالاولى ان علم
عدم الوطن من الملكة الاول وبالشافعي ان احتمال الحمله ان لم يكن تحت
حريمه ان تبرقحها ثم يشترطها وان كانت تحت حريمه فان برزجه الباري قبل
البيع والمشتري بعرضه في الفرض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض
ومن ملك اثنين لا تختمان كالحاكم وطغى احداهما ووجهه فوط
فان وطغىها او فعلها من ثبوتها من الارواح مجرم عليه بطغى كلاهما ولو رجع

حتى

حتى مجرم احدهما جملها ويكاح او عنق **فصل في البيع وكبره وبيع**
 العزبة خاصة وجاز لو تخلوطة في الفصح وجاز بيعه في الاثنا عشر
 كالبيع ومن رجع بانه رجل مع اخر يبيعها فان لا وكله في ماله او غيره
 منه او وهبها الى ان يصرق باعها ووقع في باعته حله في ارضه
 ووطغى ويجوز بيع بشاء ملكه ويكبره بيع ارضه واجارة تخلو في ماله
 ولو بعت على الامام ويكبره الاحتكار في اوقات الالاسين واليهام بملكه
 باهله وعند الربوب في حقه كل ما باع احتكاره بالهامة وانهما وفضله او
 ثوبا والارواح الى الحاكم المحتكم لبيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع
 باع عليه ولا احتكاره في غلة منبحة ولا في ما جابه من بلد اخر وعند الربوب
 بكبره وكذا عند مجازان كان يجلب الى المارة وهو المختار ويجوز بيع
 العصبين من يتخذ خرا او باع مسلم خرا او يبيعه من يمتزكون له
 لمن يملكه من اخذ وان كان المولى دون زينة الا بكبره ويكبره **فصل في**
الذات اعترى ارباب الطعام والقيمة بعد اكلها ولا يكون مجزئ
اخر الخبز ويجوز شرا ما لا يدبر الاطفال منه ويبيعهم للخبز وغيره وانه
ومن لم يقطعها من هوى مجرمه ونجسه امه فقط **فصل في المذقة**
تجوز للمساوقة بالنسبة الم والحمل والمخير في الحال والاب والاولاد
فان شرطه جعله من احد الجانبين او من الثلثة لاسبقهما جان وان

Copyrighting University